من قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب "مقبول" وخرّج له البخاري في صحيحه احتجاجًا جمع، ودراسة، وتحليل

د. مُبارك سَيْف الهَاجري "باحث أول" *
د. وَليد محمّد الكندري "باحث مشارك" **

* أستاذ مساعد بقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.

** أستاذ مساعد ورئيس قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.

ملخص البحث:

بلغت تراجم هذا البحث عشرة تراجم فقط، ممن خرَّج لهم البخاري في صحيحه احتجاجاً، وقال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب: "مقبول".

وقد ظهرت لنا نتائج مهمة بعد دراسة هذه التراجم، وهي كما يلي:

أولاً: أنهم من طبقات متفاوتة:

أ - أربعة منهم من التابعين.

وبلا شك، أن هذا القسم - وهو شيوخ البخاري - ممن خرج لهم في صحيحه محتجاً بهم لهم مزية أخرى على من تقدم ذكره، وذلك أنه خالطهم وشافههم، وهو أدرى بهم من غيره ممن جاء بعده، وهو أدرى وأعرف برواياتهم، كيف وقد روى عنهم في كتاب خص به الصحيح فحسب؟

ثانياً: بعض هؤلاء الرواة صرّح ابن حجر نفسه بتوثيقهم صراحة، أو ذكر توثيق أهل العلم لهم، ولم يحك خلافه، وهذا بلا شك يعارض به حكمه عليهم في تقريب التهذيب.

ثالثاً: وقفنا على بعض النقول عن أهل العلم في أحوال بعض هؤلاء الرواة مما فات ابن حجر ذكره في تهذيب التهذيب عند ترجمته لهؤلاء الرواة، أو بعض الاعتبارات التي لم يشر لها ابن حجر في تهذيب التهذيب، ولها أثر مباشر في الحكم على الراوي.

رابعاً: بعض هؤلاء المترجم لهم جزم بعض أهل العلم من المتأخرين ممن لهم استقراء لأحوال الرواة: بأنهم ثقات.

خامساً: جميع هؤلاء الرواة المترجم لهم في البحث: الصواب في حالهم توثيقُهم جميعاً، لاعتبارات عدة، ذكرناها عند كل راو على حدة، ومن أهمها: احتجاج البخاري بهم في صحيحه، وأنه لم يُذكر في أي منهم جرحٌ، أو غمزٌ قادح، والله أعلم، والحمد لله رب العالمين.

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾[1]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾[2]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾[3]

أما بعد:

فعلم رجال الحديث من أهم العلوم الموصلة إلى معرفة أحوال أسانيد الناقلين للأخبار، لا سيما ما يتعلق منه بالجرح والتعديل، وما قيل في الرواة – نقلة الأخبار – من أحكام خاصة أطلقها عليهم أئمة الجرح والتعديل لبيان مراتبهم من حيث الجرح والتعديل.

وممن كان له العناية الفائقة بهذا الجانب: الحافظ ابن حجر، وهو شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني الشافعي، المتوفى سنة سبع وخمسين وثمانمائة رحمه الله تعالى، ومن أشهر كتبه المتداولة في ذلك كتاب: "تقريب التهذيب"؛ لدقة عباراته فيه؛ ولاهتمامه برواة الكتب الستة، وهم أشهر من نقل الأحاديث، وعليهم مدار الرواية.

وقد قال ابن حجر نفسه في مقدمة كتابه هذا: "... إنني أحكم على كل

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٠٢

(٢) سورة النساء: آية ١

(٣) سورة الأحزاب: آية ٧٠-٧١

شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة ..."

واهتم العلماء بكتابه هذا، وقد سهّل للمشتغلين في هذا الفنّ النسج – في أحكام الرواة – على منواله، وسبر أقوال أئمة الجرح والتعديل، لاستخلاص قول مجمل فيهم، محاكاة لطريقة ابن حجر في تقريبه، وفي الغالب الأكثر ما يقنع الباحث بخلاصة ما رآه هذا العالِم الفذّ – نعني ابن حجر – رحمه الله، ولا حرج أن ينقص منها أو يزيد فيها أحياناً، مستفيداً من عبارة غيره من أهل الاستقراء كالحافظ الذهبي رحمه الله.

ومما يشكل من عبارات الحافظ ابن حجر في كتابه هذا: ما ذكره في المرتبة السادسة من مراتب الرواة المذكورين فيه، وهي: "من ليس له في الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: "مقبول"، حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث".

فانظر إلى قوله بعد: "حيث يتابع ..."، فهذا يعني أن من كان من الرواة في هذا الكتاب وحكم عليه ابن حجر بقوله: "مقبول"، فإنه لا بد أن يكون قد توبع، ليصلح له هذا الحكم بأنه مقبول، وإلا فإنه ليّن الحديث، ومعناه أن الحكم على حديث هذا الراوي يكون بالضعف إذا لم نجد له متابعاً.

ومن نظر في كتاب تقريب التهذيب وجد جملة من رواة الصحيحين أو أحدهما قد حكم عليهم الحافظ ابن حجر بهذه المرتبة، مع أنه لم يرد فيهم جرح أصلاً، فيستغرب الناظر من عدم اعتبار ابن حجر لإخراج الشيخين أو أحدهما لحديث هؤلاء الرواة في صحيحه، مع أن حال أمثالهم من رواة الصحيحين – في الجملة – الحكم لحديثه بالصحة أو الحسن، أي أنه مقبول، إن سلم من جرح النقاد له، وسلمت روايته من الشذوذ والعلة، واتصف بقية الإسناد بشروط القبول المعروفة.

ولذا كان هذا المشروع للكشف عن أحوال هؤلاء الرواة، ومناقشة الحافظ ابن حجر في حكمه هذا لمثل هؤلاء، ممن خُرِّج لهم في الصحيحين أو أحدهما،

واستقصاء أقوال النقاد وأحكامهم على هؤلاء الرواة وأحاديثهم، ومن ذلك: النظر في كلام ابن حجر نفسه في كتبه الأخرى.

وفاتحة هذا المشروع خرج هذا البحث، مُقتصراً فيه على من خرّج له البخاري في صحيحه احتجاجاً، وقد جعله ابن حجر في تقريب التهذيب في المرتبة السادسة، وأطلق عليه قوله: "مقبول".

وسيعقب هذا البحث تتمة هذه السلسة - إن شاء الله تعالى - فنفرد كذلك:

١ - من قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب: "مقبول"، وخرّج له البخاري في صحيحه اعتباراً، نعني (تابعاً، أو شاهداً، أو مقروناً).

٢ - ومن قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب: "مقبول"، وخرّج له مسلم في صحيحه احتجاجاً.

٣ - ومن قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب: "مقبول"، وخرّج له مسلم في صحيحه اعتباراً.

خطة البحث:

قُسّم البحث إلى مقدمة وفيها: خطة البحث وأهميته ومنهجه، ثم التمهيد وفيه: بيان مكانة رواة الصحيحين أو أحدهما، ثم ذكر التراجم التي تناولها البحث مرتبة على حروف المعجم، ثم خاتمة البحث، وفيها: نتائجه، ثم قائمة المراجع والمصادر التي تم العزو إليها خلال البحث، ثم فهرس الموضوعات.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في الأمور الآتية:

١ - كتاب تقريب التهذيب لابن حجر - رحمه الله - من المصادر المهمة التي يستعين بها أهل العلم في معرفة خلاصة أقوال النقاد في أحوال الرواة، مما يترتب عليه الحكم على الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردّها، أو قبولها من وجه دون وجه، أو الاعتبار بها في المتابعات والشواهد.

٢ - أن الرواة الذين خرّج لهم الشيخان أو أحدهما في صحيحه، اعتبر ذلك مزيّة لهم، وتزكية لهم، ما لم يرد ما يخدش فيه، فينظر حينئذ إلى كيفية إخراج الشيخين أو أحدهما لحديثه في الصحيح.

٣ - من خرّج له البخاري في صحيحه – محتجاً به – يُعتبر في المرتبة العليا من رواة الصحيح من حيث الجملة، وعليه فحديثه في أعلى مراتب المقبول، وهو الصحيح.

٤ - من جعله ابن حجر في المرتبة السادسة من مراتب الرواة في تقريب التهذيب، وهو من قال فيهم: "مقبول"، لا يُقبل حديثهم إلا إذا توبعوا عليه، ولذا فهم دون أصحاب المراتب التي سبقتهم، فليس حالهم كمن قال فيه: ثقة أو صدوق، أو لا بأس به، ونحوها، ممن يُصحح حديثهم أو يُحسن، من غير حاجة للبحث عن تابع أو شاهد له.

٥ - من لم يفطن من أهل العلم إلى إخراج البخاري في صحيحه لبعض الرواة محتجاً بهم، وهم ممن قال فيهم ابن حجر: "مقبول"، ربما ضعّف أحاديثهم إذا لم ير لهم تابعاً أو شاهداً، وفاته النظر في إخراج البخاري لمثل هؤلاء، وربما أورث ذلك خطأً في الحكم على أحاديث هؤلاء الرواة.

٦ - معرفة الحكم على الراوي الذي قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب: "مقبول"، وقد خرّج له البخاري في صحيحه احتجاجاً، بعد تتبع ودراسة أقوال النقاد فيه ومنهم: ابن حجر نفسه.

منهج البحث:

١ - تَمّ جرد كتاب تقريب التهذيب لابن حجر، واستخلاص جميع التراجم التي قال فيها: "مقبول"، فبلغت نحو (١٥٦٥) ترجمة.

٢ - تمَّ فرز التراجم التي رمز لها برمز البخاري ومسلم أو أحدهما، فبلغت نحو (١٠٨) ترجمة، وهذا غير من خرّج لهم البخاري تعليقاً، أو خارج الصحيح، وسوى من خرّج لهم مسلم في المقدمة فقط.

٣ – تمَّ فرز التراجم التي رمز لها بالبخاري، سواء أشاركه مسلم فيها أم انفرد بها دونه، فبلغت نحو (٣١) ترجمة.

٤ – تمَّ مراجعة أحاديث هؤلاء الذين خرّج لهم البخاري في صحيحه من صحيح البخاري نفسه، والنظر في الكيفيّة التي خرّج بها أحاديثهم، فمن خرّج حديثه في باب ولم يخرّج حديثاً آخر في الباب نفسه سواه، أو لم يذكر له في الباب تابعاً أو شاهداً للحديث نفسه، اعتبرناه محتجاً به، وما عدا ذلك ممن ذكر له تابعاً أو شاهداً في الباب نفسه كان إخراجه له للاعتبار، أي في المتابعات والشواهد فحسب.

٥ – رُتِّبت تراجم هؤلاء الرواة ممن احتج بهم البخاري على حروف الهجاء، بداية بالأسماء، ثم الكنى.

٦ – تبدأ الترجمة بكلام ابن حجر في تقريب التهذيب.

٧ – ثم بيان طريقة البخاري في إخراج حديث هذا الراوي في صحيحه.

٨ – ثم بيان حال الراوي، وحكاية كلام أهل العلم فيه، وذكر من خرّج حديثه في الصحاح.

٩ – ذكر خلاصة في آخر الترجمة تبيّن الحكم على الراوي صراحة، وحكاية ما إذا كان لابن حجر نفسه قول آخر في هذا الراوي غير ما جاء في تقريب التهذيب.

١٠– سلكنا مسلك الإيجاز، وعدم الإطالة قدر الإمكان، دون الإخلال بحكاية بعض النصوص بتمامها إذا لزم الأمر.

الرواة الذين خرّج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، أو خرّج لهم أحدهما في صحيحه، لهم مكانة عند أئمة الجرح والتعديل، وذلك لعلو مكانة هذين الكتابين عند العلماء، وتلقي الأمة لهما بالقبول، فتجد من يشتغل بتراجم الرواة يحرص على ذكر ما إذا خرّج له الشيخان أو أحدهما في صحيحه، فهذا بلا شك يرفع من حال المُترجم له.

وقد تتابع أهل العلم على الثناء لمن خرّج له الشيخان أو أحدهما في صحيحه، ولا يُلتفت إلى كلام من جرّحهم إذا لم يكن له وجه قوي، ويبيّن سبب جرحه، وما ذاك إلا لمعارضته لصنيع هذين الإمامين أو أحدهما.

قال ابن دقيق العيد: "ولمعرفة كون الراوي ثقة طرق، منها:

إيراد أصحاب التواريخ ألفاظ المزكِّين في الكتب التي صُنِّفت على أسماء الرجال، ككتاب تاريخ البخاري، وابن أبي حاتم، وغيرها.

ومنها: تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي، محتجّين به.

وهذه درجة عالية لما فيها من الزيادة على الأول، وهو إطباق جمهور الأمة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة، وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذُكر فيهما.

وقد وُجِدَ في هؤلاء الرجال المخرَّج عنهم في الصحيح من تكلَّم فيه بعضهم، وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي(٤) يقول في الرجل

---

(٤) هو شرف الدين علي بن المفضل بن علي ابن القاضي أبي المكارم المقدسي، ثم الإسكندراني، المالكي. المتوفى سنة إحدى عشرة وستمائة. قال فيه الذهبي: "الشيخ الإمام المفتي، الحافظ الكبير، المتقن"، وقال أيضا: "وكان مقدّما في المذهب، وفي الحديث، له تصانيف محررة"، وقال أيضا: "وكان ذا دين وورع وتصوّن وعدالة وأخلاق رضيّة ومشاركة في الفضل قوية".
انظر ترجمة في سير أعلام النبلاء ٢٢/٦٦-٦٩.

يُخرَّج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة"، يعني بذلك أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه، وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا ببيان شافٍ وحجة ظاهرة، تزيد في غلبة الظنِّ على المعنى الذي قدمناه، من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما. نعم، يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات، فيكون من لم يُتكلم فيه أصلاً راجحاً على من تُكلِّم فيه، وإن كانا جميعاً من رجال الصحيح، وهذا عند وقوع التعارض.

ومنها: تخريج من خرّج على الصحيح بعد الشيخين، ومن خرّج على كتابيهما.

فيستفاد من ذلك جملة كثيرة من الثقات، إذا كان المُخَرِّجُ قد سمَّى كتابه بالصحيح، أو ذكر لفظاً يدل على اشتراطه لذلك، فليتنبه لذلك، ويعتنى بألفاظ هؤلاء المخرّجين التي تدلّ على شروطهم فيما خرَّجوه." إلى أن قال: "والوجوه التي ذكرناها كلها راجعة إلى ما ذكرناه من وجود التزكية، لكنها طرق مختلفة في معرفة التزكية، التي يُستفادُ بالتنبيه عليها معرفة الثقات، والسبيل إلى حصرهم وجمعهم، والله أعلم."(٥)

فجعل ابن دقيق العيد من جملة ما يفيد توثيق الراوي – سوى أقوال المزكين له من أئمة الجرح والتعديل – تخريج الشيخين أو أحدهما له في صحيحيهما محتجين به، بل من ذلك أيضا تخريج من خرّج الصحيح بعد الشيخين: كابن خزيمة، وابن حبان، ومن خرّج على الصحيحين: كالمستخرجات عليهما أو على أحدهما.

ولذا يقول شيخنا الدكتور عبدالعزيز العبداللطيف رحمه الله: "الرواة الذين احتج بهم صاحبا الصحيحين أو أحدهما يكتسبون التوثيق الضمني بذلك، وترتفع عنهم به الجهالة، وإن لم ينص أحد على توثيقهم"(٦)

---

(٥) الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٣٢٥-٣٢٩، وانظر: تدريب الراوي للسيوطي ٢/ ٨٩٤، حيث حكى كلام ابن دقيق العيد باختصار مفيد.

(٦) ضوابط الجرح والتعديل ص ٨٨.

وقال الذهبي رحمه الله: "الثقة: من وثّقه كثير، ولم يُضعّف. ودونه: من لم يُوثَّق ولا ضُعِّف. فإن خُرّج حديث هذا في الصحيحين، فهو مُوَثَّق بذلك، وإن صحّح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيّد أيضاً، وإن صحّح له كالدارقطني والحاكم فأقل أحواله: حُسْنُ حديثه."(٧)

فانظر إلى قول الذهبي: "ودونه: من لم يُوثَّق ولا ضُعِّف. فإن خُرّج حديث هذا في الصحيحين، فهو مُوَثَّق بذلك ..."، فهذا هو التوثيق الضمني الذي نصّ عليه شيخنا رحمه الله.

وقد زاد الذهبي بعد في توضيح ذلك، حيث قال: "من أخرج له الشيخان على قسمين: أحدهما: ما احتجا به في الأصول. وثانيهما: من خرجا له متابعة وشهادة واعتباراً. فمن احتجا به أو أحدهما، ولم يُوثَّق، ولا غُمِزَ، فهو ثقة، حديثه قوي. ومن احتجا به أو أحدهما، وتُكلِّم فيه: فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً. وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن، التي نسميها: من أدنى درجات الصحيح. فما في الكتابين - بحمد الله - رجل احتج به البخاري ومسلم في الأصول، ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة. ومن خرّج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد. فكلُّ من خُرِّج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة، فلا معدل عنه إلا ببرهان بيّن."(٨)

فتدبر قول الذهبي: "فمن احتجا به أو أحدهما، ولم يُوثَّق، ولا غُمِزَ، فهو ثقة، حديثه قوي"، فهذا يدل على التوثيق الضمني المشار إليه آنفاً.

وقوله: "فكلُّ من خُرِّج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة، فلا مَعدل عنه إلا ببرهان بيّن"، هذه تزكية مجملة لهم على التفصيل المشار إليه من كلام الذهبي نفسه.

---

(٧) الموقظة ص ٧٨.

(٨) الموقظة ص ٧٩-٨٠.

ولذا كان مما يُستفاد منه في معرفة أحوال الرواة: النظر في تصرفات الأئمة في مصنفاتهم مع هؤلاء الرواة، واعتبار شروطهم في مصنفاتهم لا سيما من اشترط إخراج الصحيح، والاستفادة من ذلك في تزكيتهم لمن خرّجوا له من الرواة فيها، فأفاد ذلك توثيقهم الضمني لمن رووا عنه، على الكيفيّة التي خرّجوا بها أحاديثهم، وعلى هذا يمكن تزكية من خرّجوا له، وقبول حديثه – تصحيحاً أو تحسيناً – بحسب ما يلتحق به من شرائط وضوابط، يمكن ذلك وإن لم نقف على أقوال المزكّين لهؤلاء، مع سلامتهم – بلا شك – من جرح أو غمز معتبر.

وقال السخاوي رحمه الله، بعد أن ذكر جملة من المصنفات في الرجال على اختلاف أنواعها، سواء في الثقات، أو في الضعفاء، أو اشتملت على الثقات والضعفاء جميعاً، قال: "فهذه مظان الثقات والضعفاء غالباً، ومن مظان الثقات: التصانيف في الصحيح بعد الشيخين، وكذا من خرّج على كتابيهما، فإنه يُستفاد منها الكثير مما لم يذكر في الكتب المشار إليها"[٩]

ولما تعرض ابن القطان الفاسي – رحمه الله – لحفص بن بُغَيل، فقال: "لا تُعرف حالُه"[١٠]، تعقبه الذهبي بقوله: "ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل، أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته، وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد، ولا هم بمجاهيل"[١١]

ولما ذكر ابن القطان الفاسي – أيضاً – مالك بن الخير الزَّبَادي، قال: "هو ممن لم تثبت عدالته"[١٢]، تعقبه الذهبي، فقال: "يريد أنه ما نصّ أحدٌ على أنه ثقة، وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نصّ على توثيقهم ..."[١٣]

---

(٩) فتح المغيث ٤/٣٥٣-٣٥٤.
(١٠) بيان الوهم والإيهام ٤/١٧٠ (١٦٣٧).
(١١) ميزان الاعتدال ١/٥٥٦ (٢١٠٩).
(١٢) بيان الوهم والإيهام ٤/٣١ (١٤٥١).
(١٣) ميزان الاعتدال ٣/٤٢٦ (٧٠١٥).

وقال ابن حجر: "ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خَرَّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذُكِر فيهما، هذا إذا خَرَّج له في الأصول، فأما في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا تتفاوت فيه درجات من أَخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يُقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها: ما يقدح، ومنها: ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي[١٤] يقول في الرجل الذي يُخرَّج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة"، يعني بذلك أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه، قال الشيخ أبو الفتح القشيري[١٥] في مختصره[١٦]: "وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة، وبيان شاف، يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك: تعديل رواتهما". قلت[١٧]: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح؛ لأن أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في الإسناد، بأن يُدَّعى في الراوي أنه كان يدلس، أو يرسل."[١٨]

ثم أخذ الحافظ ابن حجر يردّ بطريقة الإجمال على من ضَعَّف أحداً من رواة الصحيح بسبب هذه الأمور الخمسة، فبدأ بالجهالة فقال: "فأما جهالة

---

(١٤) تقدمت ترجمته قريباً..
(١٥) يعني ابن دقيق العيد رحمه الله.
(١٦) يعني الاقتراح ص ٣٢٧، وقد تقدم نقل كلام ابن دقيق العيد بحروفه.
(١٧) القائل ابن حجر نفسه.
(١٨) هدي الساري ص ٣٨٤.

الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته؛ لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق الجهالة عليه أصلاً، كما سنبيّنه."(١٩) يعني في التفصيل بعد، عند كلامه على الرواة المتكلم فيهم ممن أخرج لهم البخاري في صحيحه.

وابن حجر – رحمه الله – هذّب أقوال النقاد في الرواة، ولخصها، وأجملها بعبارات دقيقة، في كتابه "تقريب التهذيب"، حيث قال في مقدمته: "... إنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وُصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة ..."، إلى أن قال: "وباعتبار ما ذكرتُ انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة، فأما المراتب ..."، ثم شرع – رحمه الله – بذكر تلك المراتب، وهذا ما يعنينا هنا، وهو ملخص حكمه على الراوي، بناء على ما وقف عليه من حاله، كما في تهذيب تهذيب الكمال له، فبدأ بالصحابة رضوان الله عليهم، وهم المرتبة الأولى عنده، ثم قسّم الرواة من بعدهم إلى إحدى عشرة مرتبة، فذكر الثانية: وهم من قال فيهم نحو: أوثق الناس، أو ثقة ثقة، أو ثقة حافظ. وهذه أعلى المراتب بعد الصحابة. ثم الثالثة: وهم من قال فيهم نحو: ثقة، أو متقن، أو ثَبْت، أو عدل. ثم قال: "الرابعة: من قَصُر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس. الخامسة: من قَصُر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يَهِم، أو له أوهام، أو يُخْطِيء، أو تغيَّر بأخرةٍ. ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة: كالتشيع، والقَدَر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره. السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُتْرك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يُتابع، وإلا فليّن الحديث."

---

(١٩) هدي الساري ص ٣٨٤.

فجعل الحافظ ابن حجر هذه المرتبة التي يقول فيهم: "مقبول"، أول المراتب التي يجزم في أن صاحبها يحتاج إلى متابع؛ ليُقبل حديثه، وإلا فلا، وهي – بلا شك عنده – دون تلك المراتب الأولى.

وقد وقفنا على جملة من رواة الصحيحين جعلهم الحافظ ابن حجر ضمن هذه المرتبة، فأفردنا منهم ما ظهر لنا أن البخاري – رحمه الله – خرّج لهم احتجاجاً في صحيحه، ومع ذلك قال فيهم ابن حجر: "مقبول"، وعليه فإنه لا يَقبل أحاديثهم إلا بالمتابعة، أو أنه لم يَقبل أحاديثهم أصلاً وما قال ذلك فيهم إلا بعد ما توبعوا فيما رووا، وهذا في الظاهر يُصادم ما تقدم عن أهل العلم من التوثيق الضمني لمن خُرِّج لهم في الصحيحين أو أحدهما، واعتبار ذلك توثيقاً لهؤلاء، لا سيما إذا لم يتعرضوا لجرح أو غمز من النقاد.

ولذا تجد الحافظ ابن حجر نفسه قد وثّق صراحة في موضع آخر من كتبه بعض من قال فيه في تقريب التهذيب: "مقبول"، مثال ذلك:

١- شجاع بن الوليد البخاري أبو الليث المؤدب:

قال ابن حجر في تقريب التهذيب[٢٠]: "مقبول، من الحادية عشرة، له عند البخاري حديث واحد. خ."

وشجاع هذا شيخ البخاري، وحديثه المشار إليه خرّجه البخاري في صحيحه[٢١]، في كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ثم خرّجه البخاري في الباب نفسه من وجه آخر[٢٢]، متابعة لشيخه شجاع بن الوليد.

قال ابن حجر في فتح الباري[٢٣]: "قوله[٢٤]: "حدثنا شجاع بن الوليد"،

---

(٢٠) (٢٧٥١).
(٢١) حديث رقم (٤١٨٦).
(٢٢) حديث رقم (٤٨٧).
(٢٣) ٧/٤٥٦.
(٢٤) يعني البخاري.

أي البخاري المؤدب، أبو الليث، ثقة، من أقران البخاري، وسمع قبله قليلاً، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ..."

٢- عمر بن عبدالله بن عروة بن الزبير:

قال ابن حجر في تقريب التهذيب[٢٥]: "مقبول، من السادسة، وَهَم من زعم أنه عمر بن عروة وأن عبدالله في نسبه وَهَم. خ م س."

وقال ابن حجر في فتح الباري[٢٦]: "وهو مدني، ثقة، قليل الحديث، ما له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد."

فمثل هذه الأمثلة دفعتنا للبحث عن أحوال هؤلاء الرواة، والوقوف على أحاديثهم في الصحيح، وبيان الراجح في الحكم عليهم، والله المستعان.

---

(٢٥) (٤٩٣١).

(٢٦) ١٠/٣٧١، عند شرحه لحديث رقم (٥٩٣٠).

ذكر الرواة
الذين قال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب
"مقبول"
وخرّج لهم البخاري في صحيحه احتجاجاً
مرتبين على حروف الهجاء

[١] إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي

قال ابن حجر: "مقبول، من الثالثة. خ س ق."[(٢٧)]

وخرّج له البخاري في صحيحه[(٢٨)] حديثاً واحداً، من طريق أبي حازم[(٢٩)]، عن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، قال: كان بالمدينة يهودي، وكان يُسْلِفُني في تمري إلى الجذاذ[(٣٠)] ... " الحديث بطوله، وفيه قصة.

هكذا ساق البخاري هذا الحديث، ولم يذكر له متابعاً، ولا شاهداً لقصته التي وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وجابر واليهودي، فدلّ هذا على احتجاج البخاري بروايته، ومنهم: إبراهيم بن عبدالرحمن هذا.

وخرّج لإبراهيم – كذلك – النسائي وابن ماجه، حديثاً واحداً، من روايته عن جده عبدالله بن أبي ربيعة رضي الله عنه.[(٣١)]

فإبراهيم هذا خرّج له البخاري محتجاً به، وقد ذكره خليفة[(٣٢)] ومسلم[(٣٣)]

---

(٢٧) تقريب التهذيب (٢٠٥).

(٢٨) حديث رقم (٥٤٤٣) كتاب الأطعمة، باب الرطب والتمر.

(٢٩) هو سلمة بن دينار الأعرج الأفزر التمار المدني القاص، مولى الأسود بن سفيان، ثقة عابد، من الخامسة، مات في خلافة المنصور. تقريب التهذيب (٢٤٨٩).

(٣٠) الجِذاذ: بكسر الجيم، ويجوز فتحها، والذال المعجمة، ويجوز إهمالها، أي زمن قطع ثمر النخل، وهو الصرام. فتح الباري ٩/٥٦٧.

(٣١) انظر: تحفة الأشراف ٤/٣١٨ (٥٢٥٢).

(٣٢) الطبقات لخليفة ص ٢٤٥.

(٣٣) الطبقات لمسلم (٨٣٠).

والفسوي[٣٤] ضمن تابعي أهل المدينة، وذكره الدارقطني في أسماء التابعين ومن بعدهم، ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري[٣٥]، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين[٣٦]، وسماه: "إبراهيم بن أبي ربيعة المخزومي"، وأعاده ضمن ثقات أتباع التابعين[٣٧]، وسماه: "إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي"، وهو هو بلا شك، وترجم له البخاري في التاريخ الكبير[٣٨]، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[٣٩]، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وخرّج له الحاكم في مستدركه[٤٠] حديثاً من روايته عن عائشة رضي الله عنها، وصححه، وقال فيه ابن خلفون: "هو ثقة مشهور"[٤١].

وإبراهيم هذا روى عن أمّه أمّ كلثوم بنت أبي بكر الصديق، وعن خالته عائشة، وعن جابر بن عبدالله رضي الله عنهم، وروى عنه الزهري وأبو حازم سلمة بن دينار المدني، وابناه إسماعيل وموسى، وغيرهم.[٤٢]

فمثل إبراهيم هذا يحتج بحديثه – كما صنع البخاري رحمه الله –، ولا

---

(٣٤) المعرفة والتاريخ للفسوي ١/٣٧٣.
(٣٥) ١/٥٧ (٣٦).
(٣٦) الثقات لابن حبان ٤/١٠.
(٣٧) الثقات لابن حبان ٦/٦.
(٣٨) ١/٢٩٦-٢٩٧.
(٣٩) ٢/١١١ (٣٣٠).
(٤٠) ٢/٣٤٢، ٥٤٧.
(٤١) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١/٢٤٠-٢٤١ (٢٤٢).
(٤٢) انظر ترجمة إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة في: الطبقات لخليفة ص ٢٤٥، والتاريخ الكبير للبخاري ١/٢٩٦-٢٩٧، والطبقات لمسلم (٨٣٠)، والمعرفة والتاريخ للفسوي ١/٣٧٣، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/١١١ (٣٣٠)، والثقات لابن حبان ٤/١٠، ٦/٦، وذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم للدارقطني ١/٥٧ (٣٦)، والتعديل والتجريح للباجي ١/٣٥٣ (١٣)، والجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر ١/٢٠ (٦٦)، وتهذيب الكمال ٢/١٣٣-١٣٤، والكاشف للذهبي (١٦٣)، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١/٢٤٠-٢٤١ (٢٤٢)، وتهذيب التهذيب ١/١٣٨-١٣٩، والتحفة اللطيفة ١/١٢٣ (٦٠)، والخلاصة للخزرجي (٢٣٩).

يحتاج مثله لمتابعة حتى يحتج به، نعم ذكره ابن القطان الفاسي، فقال: "لا تعرف له حال، وإن كان روى عنه الزهري، وابناه: إسماعيل وموسى، وسعيد بن سلمة بن أبي الحسام"[٤٣]، فيجاب عن قول ابن القطان هذا بما سلف في التمهيد من هذا البحث من كلام الذهبي وابن حجر رحمهما الله[٤٤]، وملخصه أن ابن القطان رحمه الله يتكلم بهذا في كل من لم ينص أحد على أنه ثقة، ثم إن البخاري خرّج له محتجا به مما يدل على معرفته لحاله، وابن القطان نازع البخاري في دعواه هذه، ولا شك أن صنيع البخاري مقدم؛ لأنه علم حال الراوي وعرفه، وابن القطان لم يعلمه ولم يعرفه، والله أعلم.

[٢] حَمَّاد بن حُمَيد الخراساني

قال ابن حجر: "مقبول، من الثانية عشرة، قال البخاري: حدثنا عن عبيدالله بن معاذ وهو حيّ"[٤٥]

حماد هذا من شيوخ البخاري، وقد خرّج له البخاري في صحيحه[٤٦] حديثاً واحداً، في "كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب من رأى ترك النكير من النبي صلى الله عليه وسلم حجة، لا من غير الرسول"، وهو الحديث الوحيد الذي خرّجه البخاري في هذا الباب.

قال البخاري: "حدثنا حماد بن حميد، حدثنا عبيدالله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن محمد بن المنكدر، قال: رأيت جابر بن عبدالله يحلف بالله أن ابنَ الصيادِ الدجَّالُ. قلت: تحلف بالله؟ قال: إني سمعت عمرَ يحلفُ على ذلك عند النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم."

---

(٤٣) بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٤/٤٩٨ (٢٠٦٤).

(٤٤) ص ١٠، ١١.

(٤٥) تقريب التهذيب (١٤٩٤).

(٤٦) حديث رقم (٧٣٥٥).

هكذا جاء ذكر حماد بن حميد عند البخاري محتجاً به، وقال ابن عدي: "لا يُعرف"[(٤٧)]، وقال ابن عساكر: "لم يُنسب بأكثر من هذا، ولم يُعرف إلا في حديث واحد، رواه عنه البخاري عن عبيدالله بن معاذ"[(٤٨)]، وقال الذهبي: "حماد بن حميد، محدّث لا يُدْرى من هو، روى عنه البخاري في صحيحه، عن عبيدالله بن معاذ، فهو أصغر من البخاري"[(٤٩)].

لكن ترجم ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[(٥٠)] لحماد بن حميد العسقلاني، وذكر أن اباه سمع منه ببيت المقدس في الرحلة الثانية، وسئل عنه أبو حاتم الرازي، فقال: "شيخ". وقال الباجي في كتابه في رجال البخاري[(٥١)] لما ترجم لحماد بن حميد: "وعندي أنه يشبه أن يكون حماد بن حميد العسقلاني نزلها"، وأنكر هذا ابن حجر، فقال: "وهو بعيد"[(٥٢)]، وقال ابن حجر أيضا: "وهو كلام فارغ، لما سلف من قول البخاري وابن منده وابن عدي، وهم أعرف به"[(٥٣)]

قال ابن منده: "هو من أهل خراسان"[(٥٤)]، وتقدم حكاية كلام ابن عدي، وهو قوله: "لا يُعرف"، وأما قول البخاري في حماد هذا، فقد جاء في بعض النسخ العتيقة من الجامع الصحيح للبخاري قولُ البخاري نفسه عند هذا الحديث: "حماد بن حميد، صاحب لنا، حدثنا هذا الحديث وكان عبيدالله في الأحياء حينئذ"[(٥٥)].

---

(٤٧) أسامي من روى عنهم البخاري (٨٠).
(٤٨) المعجم المشتمل ص ١١١ (٣٠٢).
(٤٩) ميزان الاعتدال ١/٥٨٩ (٢٢٤٣).
(٥٠) ٣/١٣٥ (٦١٠).
(٥١) التعديل والتجريح ٢/٥٢١.
(٥٢) فتح الباري ١٣/٣٢٤.
(٥٣) تهذيب التهذيب ٣/٧.
(٥٤) أسامي مشايخ البخاري (٨٥).
(٥٥) انظر: تهذيب الكمال ٧/٢٣٣، وفتح الباري ١٣/٣٢٤.

ومما تقدم يظهر أن حماد بن حميد هذا:

١ - من شيوخ البخاري.

٢ - خرّج له في صحيحه حديثاً واحداً محتجاً به.

٣ - قال عنه البخاري: "صاحب لنا".

٤ - روى عنه البخاري هذا الحديث بنزول، عن عبيدالله بن معاذ، مع أن عبيدالله نفسه كان حياً آنذاك، مما يدل على اعتماد البخاري عليه - أعني حماد بن حميد هذا - وعلو منزلته عنده.

٥ - لم نر أحداً تكلم فيه بجرح، أو غمزه بشيء ما.

٦ - وذكره الدارقطني فيمن صحت روايته عن الثقات عند البخاري.[٥٦]

وعلى هذا فحماد بن حميد قد عرفه البخاري، واحتج به في صحيحه، وليس له مخالف، فحاله أن يحتج به، ولا يقال فيه: "مقبول" على اصطلاح ابن حجر، والله أعلم.

[٣] علي بن عبدالله بن إبراهيم البغدادي

قال ابن حجر: "مقبول، من الحادية عشرة. خ."[٥٧]

وقال البخاري في صحيحه[٥٨]: "حدثنا علي بن عبدالله بن إبراهيم، حدثنا الحجاج بن محمد، قال: قال ابن جريج: أخبرني موسى بن عقبة، عن نافع، قال: سمعت عبدالله بن عمر رضي الله عنهما يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيتم لها". قال: كان عبدالله يأتي الدعوة في العرس وغير العرس وهو صائم."

أخرج البخاري هذا الحديث بهذا السند في كتاب النكاح، في باب إجابة الداعي في العُرْس وغيره، ولم يذكر في الباب نفسه حديثاً آخر سوى هذا

(٥٦) ١/١١١ (٢٣١).

(٥٧) تقريب التهذيب (٤٧٥٩).

(٥٨) حديث رقم (٥١٧٩) كتاب النكاح، باب إجابة الداعي في العُرْس وغيره.

الحديث، فهو الأصل عنده في الباب نفسه، وقد خرّجه من طريق شيخه علي بن عبدالله هذا، وذلك على وجه الاحتجاج، ولم يخرّج له في صحيحه إلا هذا الحديث، نعم خرّج البخاري نحو هذا الحديث في كتاب النكاح نفسه، في باب آخر قبل هذا الباب، من رواية مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا دُعي أحدُكم إلى الوليمة فليأتها"[(٥٩)]

وعلي بن عبدالله هذا، كل من ترجم له لم يذكره إلا بهذا الحديث، من رواية البخاري عنه، وروايته عن حجاج بن محمد الأعور.[(٦٠)]

والبخاري – رحمه الله – لم يترجم له في تاريخه الكبير، ولا ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكره ابن حبان في الثقات، إلا أنك ترى أن البخاري احتج به في صحيحه، ويرفع من شأنه – أيضاً – أن أبا عبدالله الحاكم قال: قرأت بخط المستملي: سمعت البخاري وحدّث عن علي بن عبدالله بن إبراهيم البغدادي، فسئل عنه، فقال: "متقن"[(٦١)].

فصنيع البخاري وقوله هذا يرفع من شأن علي بن عبدالله بن إبراهيم، فيقال في مثله: "ثقة" أو نحوها، لا كما ذهب إليه ابن حجر رحمه الله في تقريب التهذيب.

---

(٥٩) صحيح البخاري: حديث رقم (٥١٧٣).

(٦٠) انظر ترجمته في: أسامي مشايخ البخاري لابن منده (١٦٩)، وذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري للدارقطني ١/٢٥٤ (٧٣٦)، ورجال صحيح البخاري للكلاباذي ٢/٥٣١ (٨٢٧)، وتاريخ بغداد للخطيب ١٢/٣، والتعديل والتجريح للباجي ٣/٩٦٣ (١٠٧٨)، والجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر ١/٣٥٦ (١٣٥٢)، والمعجم المشتمل لابن عساكر ص١٩٣ (١٠٧٨)، وأسامي شيوخ البخاري للصغاني ص٨٣، وتهذيب الكمال ٢٠/٥٢٠-٥٢١ (٤٠٩٥)، والمغني في الضعفاء للذهبي ٢/٤٥٠ (٤٢٩٣)، وتهذيب التهذيب ٧/٣٤٩، والخلاصة للخزرجي ٢/٢٥١ (٥٠٠٧).

(٦١) تاريخ بغداد للخطيب ١٢/٣، وتهذيب الكمال ٢٠/٥٢٠-٥٢١، وتهذيب التهذيب ٧/ ٣٤٩، وفتح الباري ٩/٢٤٦ عند حديث(٥١٧٩).

وقد قال الذهبي: "علي بن عبدالله بن إبراهيم البغدادي، شيخ البخاري، وثّقه[٦٢]، وفيه جهالة في معرفتنا"[٦٣]، ويجاب عن آخر عبارة من كلام الذهبي أن العمدة في توثيق علي هذا وتزكيته على البخاري – رحمه الله – كما تقدم ذكره، فقد عرفه، وخرّج له في صحيحه محتجاً به، وزكّاه لما سئل عنه.

[٤] علي بن الهيثم البغدادي صاحب الطعام

قال ابن حجر: "مقبول، من الحادية عشرة، وفرّق الخطيب بين شيخ البخاري وبين صاحب الطعام شيخ المحاملي. خ."[٦٤]

وقال البخاري في صحيحه[٦٥]: "حدثني علي بن الهيثم، حدثنا مُعَلًّى، حدثنا هُشَيم، أخبرنا حميد، حدثنا أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وعن النخل حتى يَزْهُوَ. قيل: وما يَزْهُو؟ قال: يَحْمَارُّ أو يَصْفَارُّ."

أخرج البخاري هذا الحديث في كتاب البيوع، في باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها، ولم يذكر في الباب حديثاً آخر سواه، فروايته – إذاً – عن شيخه علي بن الهيثم – هنا – على سبيل الاحتجاج، ولم يخرّج له البخاري في صحيحه إلا هذا الحديث فحسب، نعم الشطر الأول من الحديث في نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها خرّجه البخاري في صحيحه في مواضع أخر من طريق مالك عن حميد عن أنس به، ومن طريق إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس به.[٦٦]

---

(٦٢) يعني أن البخاري نفسه وثّقَه..

(٦٣) المغني في الضعفاء ٢/٤٥٠ (٤٢٩٣).

(٦٤) تقريب التهذيب (٤٨١٣).

(٦٥) حديث رقم (٢١٩٧) كتاب البيوع، باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها.

(٦٦) انظر صحيح البخاري: حديث رقم (١٤٨٨) كتاب الزكاة، باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه وقد وجب فيه العشر أو الصدقة فأدّى الزكاة من غيره .... وحديث رقم (٢١٩٨) كتاب البيوع، باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها .... وحديث رقم (٢٢٠٨) كتاب البيوع، باب بيع المُخاضَرَة.

قال ابن حجر عند شرحه لهذا الحديث(٦٧): "قوله (معلى بن منصور) هو من كبار شيوخ البخاري، وإنما روى عنه في الجامع بواسطة، ووقع في نسخة الصغاني(٦٨) في آخر الباب (قال أبو عبدالله(٦٩): كتبت أنا عن معلى بن منصور، إلا أني لم أكتب عنه هذا الحديث)."

فالبخاري - إذاً - روى هذا الحديث عن معلى بن منصور بنزول، لكونه لم يسمعه منه مباشرة، مع أنه من كبار شيوخه، ورضي بأن يكون علي بن الهيثم الواسطة بينه وبين شيخه، ولم يذكر له متابعاً في الباب نفسه، مما يدل على اعتماد البخاري في روايته هذه على علي بن الهيثم، مخرجاً له في صحيحه، محتجاً به، وهذا توثيق ضمني من البخاري له، وعامة من ترجم لعلي هذا لم يغمزه بشيء، إلا أنه اختلف فيه هل هو صاحب الطعام شيخ المحاملي؟ أم أنه بغدادي آخر سواه؟.(٧٠)

وعلى هذا فالقول بتوثيق علي بن الهيثم أولى من قول ابن حجر عنه في تقريب التهذيب، والله أعلم بالصواب.

[٥] عمر بن عبدالله بن عروة بن الزبير

قال ابن حجر: "مقبول، من السادسة، وَهَم من زعم أنه عمر بن عروة، وأنّ عبدالله في نسبه وَهْم. خ م س."(٧١)

---

(٦٧) فتح الباري ٤/٣٩٧.

(٦٨) يعني لصحيح البخاري.

(٦٩) أي البخاري نفسه.

(٧٠) انظر ترجمة علي بن الهيثم في: ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري للدارقطني ١/٢٥٤ (٧٣٥)، ورجال صحيح البخاري للكلاباذي ٢/٥٣٤ (٨٣٤)، وتاريخ بغداد للخطيب ١٢/١١٨، والتعديل والتجريح للباجي ٣/٩٦٦ (١٠٨٣)، والجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر ١/٣٥٧ (١٣٥٥)، والمعجم والمشتمل لابن عساكر ص ١٩٧ (٦٥٧)، وأسامي شيوخ البخاري للصغاني ص ٨٥، وتهذيب الكمال ٢١/١٧٣ (٤١٥٠)، والكاشف للذهبي ٢/٢٥٨ (٤٠٤٢)، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٩/٣٨٦، وتهذيب التهذيب ٧/ ٣٩٤، والخلاصة للخزرجي ٢/٢٥٨ (٥٠٦٣).

(٧١) تقريب التهذيب (٤٩٣١).

وقال البخاري في صحيحه[٧٢]: "حدثنا عثمان بن الهيثم - أو محمد عنه - عن ابن جريج: أخبرني عمر بن عبدالله بن عروة: سمع عروة والقاسم يخبران عن عائشة، قالت: طَيَّبتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بذَرِيرَةٍ[٧٣] في حجة الوداع للحلِّ والإحرام"

هكذا أخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه في كتاب اللباس، ولم يخرّج حديثاً آخر سواه في الباب نفسه، فهو الأصل الذي اعتمد عليه، وهذا يعني احتجاجه برواية عمر بن عبدالله بن عروة المذكور، نعم خرّج البخاري في صحيحه نحو هذا الحديث من طرق أخرى، ليس لعمر بن عبدالله بن عروة ذكر فيها، لكن في أبواب أخر من كتاب اللباس نفسه[٧٤]، وكذلك في كتاب الحج[٧٥].

وأخرج مسلم في صحيحه[٧٦] حديث عمر بن عبدالله بن عروة هذا، لكن استشهاداً، حيث خرّج الحديث نفسه من وجوه أخر، ليس لعمر هذا ذكر فيها، وقد أخرج أبو عوانة في مسنده الصحيح، والحاكم في المستدرك أحاديث من رواية عمر بن عبدالله بن عروة.[٧٧]

وعمر بن عبدالله بن عروة بن الزبير روى عن جده عروة، وعن غيره، وروى

---

(٧٢) حديث رقم (٥٩٣٠) كتاب اللباس، باب الذَّرِيرَة.

(٧٣) هي نوع من الطيب مركب، تجمع مفرداته، ثم تسحق وتنخل، ثم تذر في الشَّعْر والطوق؛ فلذلك سميت ذريرة، وذكر النووي وغيره أنه فتات قصب طيب يجاء به من الهند. انظر فتح الباري لابن حجر ١٠/ ٣٧١.

(٧٤) حديث رقم (٥٩٢٢) باب تطييب المرأة زوجها بيديها. وحديث رقم (٥٩٢٨) باب ما يُستحب من الطيب.

(٧٥) حديث رقم (١٥٣٩) باب الطيب عند الإحرام ...، وحديث رقم (١٧٥٤) باب الطيب بعد رمي الجمار، والحلق قبل الإفاضة.

(٧٦) حديث رقم (١١٨٩) (٣٥) كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام.

(٧٧) مستدرك الحاكم ٢/ ٢٠٠ - ٢٠١، ٤/ ٤٣ - ٤٤ (وهو حديث واحد، وقد صححه الحاكم على شرط الشيخين)، وإتحاف المهرة لابن حجر ١٧/ ١٤٦ -١٤٧ (٢٢٠٢٨ - ٢٢٣٠).

عنه جماعة[٧٨]، وقال فيه ابن سعد: "وقد كان كبيراً، وروى عن عروة بن الزبير والقاسم بن محمد، وروى عنه ابن جريج، وكان قليل الحديث"[٧٩]، وذكره ابن حبان[٨٠] وابن خلفون في الثقات[٨١]، وقال السخاوي: "وكان ثقة خياراً"[٨٢]، ولم نقف على قول أحد جرّح فيه عمر هذا، فالصواب توثيقه لما تقدم، وقد قال ابن حجر نفسه عند شرحه لحديث عمر هذا عند البخاري: "قوله: (أخبرني عمر بن عبدالله بن عروة) أي ابن الزبير، وهو مدني، ثقة، قليل الحديث، ماله في البخاري إلا هذا الحديث الواحد، وقد ذكره ابن حبان في أتباع التابعين من الثقات"[٨٣]

[٦] مالك بن مالك بن جُعْشُم المُدْلجي

قال ابن حجر: "أخو سراقة الصحابي، مقبول، من الثانية. خ ق."[٨٤]

وأخرج البخاري في صحيحه[٨٥] من طريق ابن شهاب الزهري: وأخبرني

---

(٧٨) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (القسم المتمم ص ٢٣٣ (١١٠))، والعلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية ابنه عبدالله ٢/ ١٦١ (١٠٨٣)، والتاريخ الكبير للبخاري ٦/١٦٧ (٢٠٥٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/١١٧ (٦٣٤)، والثقات لابن حبان ٧/ ١٦٦، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري للدارقطني ١/ ٢٤١ (٦٨٧)، ورجال صحيح البخاري للكلاباذي ٢/ ٥١٠ (٧٨٧)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه ٢/ ٣٨ (١٠٩٤)، والتعديل والتجريح للباجي ٣/ ٩٤٠ (١٠٣٥)، والجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر ١/ ٣٤١ (١٢٨٥)، وتهذيب الكمال ٢١/ ٤١٣ – ٤١٦ (٤٢٦٨)، والكاشف للذهبي ٢/ ٢٧٣ (٤١٤٥)، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١٠/ ٨١ (٤٠٠٩)، وتهذيب التهذيب ٧/ ٤٦٩ – ٤٧٠، والتحفة اللطيفة للسخاوي ٣/ ٣٤٠ (٣٢٧٣)، والخلاصة للخزرجي ٢/ ٢٧٣ (٥١٩٤).

(٧٩) الطبقات الكبرى لابن سعد (القسم المتمم ص ٢٣٣ (١١٠)).

(٨٠) الثقات لابن حبان ٧/ ١٦٦.

(٨١) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١٠/ ٨١ (٤٠٠٩).

(٨٢) التحفة اللطيفة للسخاوي ٣/ ٣٤٠ (٣٢٧٣).

(٨٣) فتح الباري ١٠/ ٣٧١، شرح حديث رقم (٥٩٣٠).

(٨٤) تقريب التهذيب (٦٤٤٧).

(٨٥) حديث رقم (٣٩٠٦) كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة.

عبدالرحمن بن مالك المُدْلجي – وهو ابن أخي سراقة بن مالك بن جُعْشُم – أن أباه أخبره أنه سمع سراقة بن جعشم يقول: "جاءنا رسل كفار قريش يجعلون في رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر دية كل منهما لمن قتله أو أسره ..." فذكر الحديث الطويل في قصة سراقة رضي الله عنه مع النبي صلى الله عليه وسلم في طريق هجرته إلى المدينة.

والمقصود بهذه الترجمة والد عبدالرحمن بن مالك المدلجي، وهذا الحديث لم يروه البخاري في صحيحه في هذا الباب إلا من هذا الوجه، مما يدل على احتجاجه برواية مالك بن مالك المدلجي.

وقد أخرج حديثه هذا: ابن حبان في صحيحه(٨٦)، والحاكم في المستدرك(٨٧) وصححه، مما يدل على قبولهما لرواية مالك بن مالك نفسه.

ومالك هذا، ذكره ابن حبان في الثقات(٨٨) ضمن طبقة التابعين، وذكر ابن حجر أن لمالك هذا إدراكاً للنبي صلى الله عليه وسلم إن لم يكن له صحبة، لكنه لم ير أحداً ذكره في الصحابة، بل ذكره ابن حبان في التابعين، وليس له ولا لأخيه سراقة ولا لابنه عبدالرحمن في البخاري غير هذا الحديث.(٨٩)

وأنت ترى أن مالكا هذا حديثه في صحيح البخاري محتجاً به، وصححه ابن حبان والحاكم، وذكره ابن حبان في الثقات، بل ابن حجر نفسه يجزم بأن له إدراكاً ولا يستبعد أن يكون له صحبة، فما المانع أن يقال فيه: ثقة؟ فهذا أولى من قول ابن حجر فيه: مقبول. والله أعلم.

[٧] مَعْبَد بن كعب بن مالك الأنصاري السَّلَمي المدني

قال ابن حجر: "مقبول، من الثالثة. خ م خد س ق."(٩٠)

وقال البخاري في صحيحه(٩١): "حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك، عن

(٨٦) كما في الإحسان لابن بلبان ١٤/ ١٨٤-١٨٦ (٦٢٨٠).
(٨٧) ٣/ ٦-٧، ٦٧.
(٨٨) ٥/ ٣٨٢.
(٨٩) انظر: فتح الباري ٧/ ٢٤٠، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٢١، والإصابة ٣/ ٤٦٢ (٨٣٦٠).
(٩٠) تقريب التهذيب (٦٧٨١).
(٩١) حديث رقم (٦٥١٢، ٦٥١٣) كتاب الرقاق، باب سكرات الموت.

محمد بن عمرو بن حَلْحَلة، عن معبد بن كعب بن مالك، عن أبي قتادة بن ربعي الأنصاري، أنه كان يحدث: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مُرَّ عليه بجنازة، فقال: "مُستريحٌ ومُستراحٌ منه"، قالوا: يا رسول الله، ما المستريح والمستراح منه؟، قال: "العبدُ المؤمنُ يستريحُ من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله عز وجل، والعبدُ الفاجرُ يستريح منه العبادُ والبلادُ والشجرُ والدواب". حدثنا مسدد: حدثنا يحيى، عن عبدربه بن سعيد، عن محمد بن عمرو بن حلحلة: حدثني ابن كعب، عن أبي قتادة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "مُستريحٌ ومُستراحٌ منه، المؤمنُ يستريح".

هكذا ساق البخاري هذا الحديث في باب سكرات الموت من كتاب الرقاق في صحيحه، ولم يورد له شاهداً أو متابعاً، فدلّ على احتجاجه برواية معبد بن كعب بن مالك، وليس له في صحيح البخاري سوى هذا الحديث.

وقد أخرج مسلم في صحيحه[٩٢] هذا الحديث - أيضا - من طرق، عن محمد بن عمرو بن حلحلة، عن معبد بن كعب بن مالك به، محتجاً برواية معبد، فلم يذكر له تابعاً ولا شاهداً.

وأخرج مسلم كذلك في صحيحه[٩٣] حديثين آخرين من رواية معبد بن كعب بن مالك، لكن استشهاداً لا احتجاجاً، فقد ذكر له تابعاً أو شاهداً.

وأخرج ابن حبان في صحيحه[٩٤] أحاديث من رواية معبد بن كعب بن مالك، وقد ذكره في الثقات[٩٥] ضمن طبقة التابعين، وترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[٩٦] وذكر من روى عنه ومن يروي هو عنه، وذكر أنه كان

---

(٩٢) ٦٥٦/٢ (٩٥٠) (٦١) كتاب الجنائز، باب ما جاء في مستريح ومستراح منه.
(٩٣) ١٢٢/١ (١٣٧) (٢١٨) كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار.
٣/ ١٢٢٨ (١٦٠٧) (١٣٢) كتاب المساقاة، باب النهي عن الحلف في البيع.
(٩٤) كما في الإحسان لابن بلبان ٢٢٧/٧ (٣٠٠٧)، ٢٨٢ (٣٠١٢)، ٤٨٣/١١ (٥٠٨٧)، ٤٧١/١٥-٤٧٣ (٧٠١١).
(٩٥) ٤٣٢/٥.
(٩٦) ٢٧٩/٨ (١٢٧٩).

قائد أبيه كعب بن مالك رضي الله عنه بعد ما ذهب بصره، ولم يذكر فيه جرحاً، وقال العجلي: "مدني تابعي ثقة"[٩٧]، وذكره الدارقطني في أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم[٩٨]، وقد روى معبد - أيضاً - عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه، وعن أخويه عبدالله وعبيدالله ابني كعب بن مالك، وروى عنه غير واحد، ولم يطعن فيه أحد[٩٩]، وأنت ترى أن الشيخين احتجا بحديثه وخرّجاه في صحيحهما، وكذا صنع ابن حبان وذكره في الثقات، ووثّقه العجلي، فلا مانع أن يقال فيه: ثقة، وهذا أولى من قول ابن حجر في تقريب التهذيب، والله أعلم.

[٨] مَعْن بن محمد بن مَعْن بن أبي نَضْلة الغفاري

قال ابن حجر: "مقبول، من السادسة. خ م[١٠٠] ت ق."[١٠١]

وقال البخاري في صحيحه[١٠٢]: "حدثنا عبدالسلام بن مُطَهَّر، قال: حدثنا

---

(٩٧) معرفة الثقات ٢/٢٨٦ (١٧٥٣).

(٩٨) ١/٣٤٣ (١٠٤٤)، ٢/٢٤٦ (١٢٢٣).

(٩٩) انظر ترجمة معبد بن كعب بن مالك في المصادر الآتية سوى ما تقدم العزو إليه: الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/٢٧٣، والطبقات لخليفة ص ٢٥٢، ومن روي عنه من أولاد العشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن المديني ص١١٤ (٥٦) في باب تسمية الأخوة، والطبقات لمسلم ١/٢٣٨ (٧٢٩)، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/٥٦٧-٥٦٨ (١٥٧٠)، ٦١٧-٦١٨ (١٧٦٥)، ورجال صحيح البخاري للكلاباذي ٢/٧١٢-٧١٣ (١١٨٠)، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه ٢/٢٤٦ (١٦٠٦)، والتعديل والتجريح للباجي ٢/٧٢٧ (٦٤٨)، والجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر ٢/٤٩٨، وتهذيب الكمال ٢٨/٢٣٦-٢٣٨ (٦٠٧٥)، والكاشف للذهبي ٣/١٤١ (٥٦٤٠)، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٢٤، والخلاصة للخزرجي ٣/٤٣ (٧١٠٠).

(١٠٠) كذا جاء الرمز إلى مسلم في تقريب التهذيب، وتهذيب التهذيب كذلك، والصواب الرمز للترمذي "ت"، كما في تهذيب الكمال، والكاشف للذهبي، والخلاصة للخزرجي وغيرها. ولذا لم يذكره أحد في رجال صحيح مسلم: لا الدارقطني، ولا ابن منجويه ولا ابن طاهر كذلك.

(١٠١) تقريب التهذيب (٦٨٢٢).

(١٠٢) حديث رقم (٣٩) كتاب الإيمان، باب الدِّين يُسرٌ.

عمر بن علي، عن مَعْن بن محمد الغفاري، عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "إن الدِّين يُسْرٌ، ولن يُشاد الدِّين أحدٌ إلا غَلَبَهُ، فسدِّدوا وقاربوا، وأبْشروا، واستعينوا بالغَدْوة والرَّوْحة وشيء من الدُّلْجَة"

هذا الحديث خرّجه البخاري في صحيحه، في كتاب الإيمان، في باب الدين يُسرٌ، ولم يخرّج سواه في الباب نفسه، مما يدل على احتجاج البخاري برواته كلهم، ومنهم: معن بن محمد الغفاري.

وأخرج البخاري في صحيحه لمعن بن محمد الغفاري - كذلك - حديثين آخرين(١٠٣)، ولكن ذكر لأحدهما شاهداً، وأشار إلى متابعات للحديث الآخر.

ومعنٌ هذا ترجم له البخاري في التاريخ الكبير(١٠٤)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(١٠٥)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات(١٠٦)، وخرّج حديثه في صحيحه(١٠٧)، وقد سئل عنه الدارقطني، فقال: "ثقة"(١٠٨)، وذكره الدارقطني كذلك في أسماء التابعين ومن بعدهم

---

(١٠٣) حديث رقم (٥٩٨٥) كتاب الأدب، باب من بسط له في الرزق لصلة الرحم.
وحديث رقم (٦٤١٩) كتاب الرقاق، باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر ...
(١٠٤) ٧/ ٣٩٠ (١٦٩٩).
(١٠٥) ٨/٢٧٧ (١٢٦٨).
(١٠٦) ٧/ ٤٩٠.
(١٠٧) كما في الإحسان لابن بلبان ٢/٦٣-٦٤ (٣٥١).
(١٠٨) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٧٧ (٤٩٤)، وقد وقع فيه: "معن بن محمد الطفاوي"، كذا جاء في النسخة الخطية للكتاب، وهي ضمن مجموع يحوي عدداً من الرسائل المهمة في علم الرجال - وهو من مخطوطات مكتبة أحمد الثالث بتركيا، ولدينا مصورة عن هذا المجموع، وقد راجعناها، وفي (ق ٢٧٧ أ) جاءت هذه الترجمة، والحال فيها كما أشار فضيلة الدكتور موفق بن عبدالله، محقق الكتاب، والصواب في اسمه "الغفاري"، فلا وجود لراو باسم: معن بن محمد الطفاوي، لا سيما وأن عامة من سأل عنهم الحاكم في هذا الكتاب من رواة الصحيحين والسنن، والله أعلم.

ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري[١٠٩]، وقال مغلطاي: "خرّج ابن خزيمة حديثه في صحيحه، والطوسي والدارمي والحاكم وابن حبان رضي الله عنهم أجمعين"[١١٠].

فالصواب في حال مَعْنٍ هذا توثيقه، وقد قال فيه ابن حجر نفسه في فتح الباري[١١١]: "مدني ثقة، قليل الحديث"، وهذا أولى من قوله فيه في تقريب التهذيب.

[٩] يحيى بن قَزَعة القرشي المكي المؤدب

قال ابن حجر: "مقبول، من العاشرة. خ."[١١٢]

يحيى هذا من شيوخ البخاري، خرّج له في صحيحه في مواضع عدة[١١٣]، احتجاجاً واستشهاداً.

ترجم له البخاري في التاريخ الكبير[١١٤]، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[١١٥]، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد روى عن جماعة من الحفاظ، منهم: الإمام مالك بن أنس – رحمه الله – حتى قال عنه ابن منده:

---

(١٠٩) ١/ ٣٤٤ (١٠٤٩).
(١١٠) إكمال تهذيب الكمال ١١/ ٣١٢ (٤٦٨٩).
(١١١) ١/ ٩٤، عند شرحه لحديث رقم (٣٩).
(١١٢) تقريب التهذيب (٧٦٢٦).
(١١٣) حديث رقم (٨٧٠، ٨٧٥) كتاب الأذان، باب صلاة النساء خلف الرجال.
وحديث رقم (٤٢١٦) كتاب المغازي، باب غزوة خيبر.
وحديث رقم (٤٤٩١) كتاب التفسير، باب ﴿الذين آتيناهم الكتب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم﴾.
وحديث رقم (٦٧٤٨) كتاب الفرائض، باب ميراث الملاعنة.
وحديث رقم (٦٩٨٨) كتاب التعبير، باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة.
وحديث رقم (٧٤٧٢) كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة.
(١١٤) ٨/ ٣٠٠ (٣٠٨٢).
(١١٥) ٩/ ١٨٢ (٧٥٧).

"صاحب مالك ابن أنس بن مالك"[١١٦]، وروى عنه جماعة من الحفاظ: كأحمد بن صالح المصري، ومحمد بن مسلم بن وارة الرازي، ومحمد بن يحيى الذُّهْلي، والبخاري، كما تقدم، ذكره ابن حبان في الثقات[١١٧]، وذكره الدارقطني في أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري[١١٨]، وسئل عنه الدارقطني – أيضاً – فقال: "ثقة"[١١٩]، وقال الذهبي: "ثقة"[١٢٠]، وترجم له غير واحد، فلم يذكر أحدٌ فيه جرحاً[١٢١].

مما تقدم يظهر جليّاً قصور قول ابن حجر – رحمه الله – في يحيى هذا، والصواب أن يقال فيه: ثقة، كما جزم بذلك الذهبي، والله أعلم.

[١٠] أبو يزيد المدني، نزيل البصرة

قال ابن حجر: "مقبول، من الرابعة. خ س. "[١٢٢]

وقال البخاري في صحيحه[١٢٣]: "حدثنا أبو معمر: حدثنا عبدالوارث: حدثنا قَطَنٌ أبو الهيثم: حدثنا أبو يزيد المدني، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي

(١١٦) أسامي مشايخ البخاري ص ٨٠ (٢٩٠).
(١١٧) ٩/١٨٢ (٧٥٧).
(١١٨) ١/٤٠٨ (١٢٤٨).
(١١٩) سؤالات الحاكم للداقطني ص ٢٨٢ (٥١٠).
(١٢٠) الكاشف ٣/٢٣٣ (٦٣٤٢).
(١٢١) انظر ترجمة يحيى بن قزعة القرشي المكي في المصادر الآتية سوى ما تقدم العزو إليه:
رجال صحيح البخاري للكلاباذي ٢/٧٩٨ (١٣٣٥)، والتعديل والتجريح للباجي ٣/١٢١٦ (١٤٧٣)، وتقييد المهمل للغساني (ق ٨٧ ب)، والجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر ٢/٥٦٨ (٢٢٠٤)، والمعجم المشتمل لابن عساكر ص ٣٢١ (١١٥٧)، وأسامي مشايخ البخاري للصغاني ص ١٣٥، وتهذيب الكمال ٣١/٤٩٧ (٦٩٠٢)، والعقد الثمين للفاسي ٧/٤٤٥ (٢٧٠٦)، وتهذيب التهذيب ١١/٢٦٥، والخلاصة للخزرجي ٣/١٥٨ (٨٠٣٠).
(١٢٢) تقريب التهذيب (٨٤٥٢).
(١٢٣) حديث رقم (٣٨٤٥) كتاب مناقب الأنصار، باب القسامة في الجاهلية.

الله عنهما، قال: إن أول قسامة كانت في الجاهلية لفينا بني هاشم ..." فذكر حديث القسامة بطوله.

هكذا ساق البخاري هذا الحديث، ولم يذكر – في الباب نفسه – تابعاً له، أو شاهداً للقصة نفسها، مما يدلّ على احتجاج البخاري برواية أبي يزيد المدني.

وأبو يزيد هذا لا يُعرف له اسم، قال أبو زرعة الرازي: "لا أعلم له اسماً"[(١٢٤)]، وقال أبو حاتم الرازي: "لا يُسمى"[(١٢٥)].

وقد سئل عنه الإمام مالك رحمه الله، فقال: "لا أعرفه"[(١٢٦)]، ولعل مالكاً لم يعرفه لكونه انتقل إلى البصرة، وحديثه عند أهل البصرة لا أهل المدينة، فقد قال ابن سعد: "كان من أهل المدينة، فتحوّل إلى البصرة، فروى عنه البصريون: عوف وغيره، وروى هو عن: ابن عباس وغيره"[(١٢٧)]، وقال ابن معين: "أيوب قد سمع من أبي يزيد المدني، وأبو يزيد ليس يُعرف بالمدينة، والبصريون يروون عنه"[(١٢٨)].

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن أبي يزيد المديني، فقال: شيخ، سئل مالك عنه، فقال: لا أعرفه."[(١٢٩)]، وقال ابن أبي حاتم – أيضاً –: "سألت أبي عنه، فقال: يكتب حديثه. فقلت: ما اسمه؟ قال: لا يُسمى"[(١٣٠)].

لكن وثّقه غيره، قال يحيى بن معين: "أبو يزيد المدني ثقة"[(١٣١)]، وقال ابن محرز: "وسمعت يحيى[(١٣٢)]، وقيل له: أبو يزيد المديني من هو؟ قال: شيخ

---

(١٢٤) الجرح والتعديل ٩/ ٤٥٩ (٢٢٥٣).
(١٢٥) الجرح والتعديل ٩/ ٤٥٩ (٢٢٥٣).
(١٢٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/ ٤٥٩ (٢٢٥٣)، وعلل الحديث لابن أبي حاتم أيضا ٣/ ٢٠٩ (٢١٧٦).
(١٢٧) الطبقات الكبرى ٧/ ٢٢٠.
(١٢٨) التاريخ لابن معين رواية الدوري ٢/ ٧٣٢ (٤٤١٤).
(١٢٩) الجرح والتعديل ٩/ ٤٥٩ (٢٢٥٣)، وانظر: علل الحديث ٣/ ٢٠٩ (٢١٧٦).
(١٣٠) الجرح والتعديل ٩/ ٤٥٩ (٢٢٥٣).
(١٣١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/ ٤٥٩ (٢٢٥٣).
(١٣٢) يعني: ابن معين.

مشهور، يروي عنه أيوب وهؤلاء. قلت: ثقة؟ قال: نعم. قلت: سمع من ابن عباس؟ قال: نعم."(١٣٣)

وقال أبو عبيد الآجري: "سألت أبا داود عن أبي يزيد المدني، فقال: سألت أحمد عنه، فقال: تسأل عن رجل روى عنه أيوب؟"(١٣٤)، فهذه تزكية من الإمام أحمد – رحمه الله – لأبي يزيد هذا من كون أيوب رضيه فروى عنه.

وأبو يزيد هذا ترجم له البخاري في التاريخ الكبير(١٣٥)، ولم يذكر فيه جرحاً، وذكره الدارقطني في أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري(١٣٦).

وقال ابن حجر في شرحه لحديث البخاري المتقدم – معلقاً على إسناده –: "قوله: (حدثنا قَطَن) – بفتح القاف والمهملة ثم نون – هو: ابن كعب القُطعي – بضم القاف – البصري، ثقة عندهم، وشيخه أبو يزيد المدني، بصري أيضاً، ويقال له: المديني بزيادة تحتانية، ولعل أصله كان من المدينة، ولكن لم يرو عنه أحد من أهل المدينة، وسئل عنه مالك فلم يعرفه، ولا يُعرف اسمه، وقد وثّقه ابن معين وغيره، وليس له ولا للراوي عنه في البخاري إلا هذا الموضع"(١٣٧)

فانظر لقول ابن حجر – رحمه الله –: "وقد وثّقه ابن معين وغيره"، ولم يحك خلافه، فهذا يدفع قوله في أبي يزيد في تقريب التهذيب، والأولى أن يقال فيه: ثقة.

وما تقدم عن أبي حاتم الرازي لعلّه قاله بسبب قِلَّة حديث أبي يزيد، ولقول مالك فيه: "لا أعرفه"، وقد جزم الذهبي بتوثيق أبي يزيد هذا، فقال: "ثقة"(١٣٨).

---

(١٣٣) معرفة الرجال لابن محرز ١/١٠٢-١٠٣ (٤٥٨).
(١٣٤) تهذيب الكمال ٣٤/٤٠٩، وانظر: سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد ص٢١٠ (١٦٣).
(١٣٥) ٩/٨١ (٧٨٤) في الكنى.
(١٣٦) ١/٤٣٣ (١٣٣٤).
(١٣٧) فتح الباري ٧/١٥٦.
(١٣٨) الكاشف ٣/٣٤٧ (٤٥٤).

الخاتمة

بلغت تراجم هذا البحث عشرة تراجم فقط، ممن خرَّج لهم البخاري في صحيحه احتجاجاً، وقال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب: "مقبول".

وقد ظهرت لنا نتائج مهمة بعد دراسة هذه التراجم، وهي كالآتي:

أولاً: أنهم من طبقات متفاوتة:

أ - أربعة منهم من التابعين، وهم:

١ - إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي.

٢ - ومالك بن مالك بن جعشم المدلجي. ومال ابن حجر إلى أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يَسْتَبْعد أن يكون له صحبة.

٣ - ومعبد بن كعب بن مالك الأنصاري.

٤ - وأبو يزيد المدني، نزيل البصرة.

ب - واثنان من أتباع التابعين، وهما:

١ - عمر بن عبدالله بن عروة بن الزبير.

٢ - ومعن بن محمد بن معن الغفاري.

ج - وأربعة من شيوخ البخاري نفسه، وهم:

١ - حماد بن حميد الخراساني.

٢ - وعلي بن عبدالله بن إبراهيم البغدادي.

٣ - وعلي بن الهيثم البغدادي صاحب الطعام.

٤ - ويحيى بن قَزَعة القرشي المكي المؤدب.

وبلا شك أن هذا القسم - وهو شيوخ البخاري - ممن خرج لهم في صحيحه محتجاً بهم - لهم مزية أخرى على من تقدم ذكره، وذلك أنه خالطهم

وشافههم، وهو أدرى بهم من غيره ممن جاء بعده، وهو أدرى وأعرف برواياتهم، كيف وقد روى عنهم في كتاب خص به الصحيح فحسب؟

ثانياً: بعض هؤلاء الرواة صرّح ابن حجر نفسه بتوثيقهم صراحة، أو ذكر توثيق أهل العلم لهم، ولم يحك خلافه، وهذا بلا شك يعارض به حكمه عليهم في تقريب التهذيب، وهؤلاء هم:

أ- عمر بن عبدالله بن عروة بن الزبير:

قال ابن حجر في فتح الباري(١٣٩): "وهو مدني، ثقة، قليل الحديث، ما له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد، وقد ذكره ابن حبان في أتباع التابعين من الثقات"

ب - ومَعْنُ بن محمد بن معن الغفاري:

قال ابن حجر في فتح الباري(١٤٠): "مدني، ثقة، قليل الحديث"

ويلاحظ فيما تقدم من صنيع ابن حجر ما يلي:

١ - أن ابن حجر - رحمه الله - وثّقهما، وصرّح بتوثيقه لهما، مع أنه لم يذكر فيهما شيئاً من أقوال أهل العلم زيادة على ما في تهذيب التهذيب(١٤١)، حتى يقال: تغيّر حكمه فيهما لما وقف على توثيق صريح لأهل العلم فاته ذكره في كتابه تهذيب التهذيب، الذي حرص فيه على جمع ما قيل في الراوي من جرح وتعديل.

٢ - أنهما من طبقة واحدة، وهي طبقة أتباع التابعين، وهذا يعجب منه الناظر، كيف لم يجزم ابن حجر - رحمه الله - بتوثيق أولئك المتقدمين من التابعن، وفيهم من لم يستبعد ابن حجر نفسه أن يكون من الصحابة، وكذلك أولئك

---

(١٣٩) ١٠/٣٧١ عند شرحه لحديث رقم (٥٩٣٠).
(١٤٠) ١/٩٤، عند حديث رقم (٣٩).
(١٤١) ٧/٤٦٩-٤٧٩، ١٠/٢٥٣.

الذين خالطهم البخاري نفسه وشافههم، وهم من شيوخه الذين خبرهم، فخرّج عنهم في صحيحه.

ج - أبو يزيد المدني، نزيل البصرة:

قال ابن حجر في فتح الباري(١٤٢): "... ولعل أصله من المدينة، ولكن لم يرو عنه أحد من أهل المدينة، وسئل عنه مالك فلم يعرفه، ولا يُعرف اسمه، وقد وثَّقَه ابن معين وغيره، ولا له ولا للراوي عنه في البخاري إلا هذا الموضع"

والشاهد من كلام ابن حجر هذا قولُه: "وقد وثّقه ابن معين وغيره"، قاله بعد ما حكى عن مالك أنه لا يعرفه، إشارة من ابن حجر إلى معرفة غير مالك - كابن معين - لأبي يزيد هذا، بل توثيقه له، وصنيع ابن حجر هذا ربما دفع الناظر إلى توثيق أبي يزيد مباشرة، لكنّ ابن حجر هنا لم يذكر صراحة أنه ثقة، إلا أن صنيعه هذا أرفع من قوله في أبي يزيد في تقريب التهذيب، مع العلم أن توثيق ابن معين لم يفته، بل هو مذكور عنده في تهذيب التهذيب.

ثالثاً: وقفنا على بعض النقول عن أهل العلم في أحوال بعض هؤلاء الرواة مما فات ابن حجر ذكره في تهذيب التهذيب عند ترجمته لهؤلاء الرواة، أو بعض الاعتبارات التي لم يشر لها ابن حجر في تهذيب التهذيب، ولها أثر مباشر في الحكم على الراوي، وبيان ذلك حسب التراجم المذكورة كما يلي:

١ - إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي:

أ - خرّج له الحاكم في المستدرك حديثاً وصحّحه.

ب - قال فيه ابن خلفون: "هو ثقة مشهور".

٢ - عمر بن عبدالله بن عروة بن الزبير:

أ - خرّج له أبو عوانة في مسنده الصحيح.

ب - وخرّج الحاكم حديثه في المستدرك وصحّحه.

ج - وذكره ابن خلفون في الثقات.

---

(١٤٢) ١٥٦/٧.

٣ - مالك بن مالك بن جُعْشُم المُدْلجي:

أ - خرّج ابن حبان حديثه في صحيحه.

ب - وخرّج الحاكم حديثه في المستدرك وصحّحه.

٤ - مَعْبد بن كعب بن مالك الأنصاري:

أ - قال العجلي: "مدني، تابعي، ثقة".

ب - وخرّج له ابن حبان أحاديث في صحيحه.

٥ - مَعْن بن محمد بن معن الغفاري:

أ - قال الدارقطني: "ثقة".

ب - خرّج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، وخرّج له الحاكم في المستدرك.

٦ - يحيى بن قَزَعة القرشي المكي المؤدب:

قال الدارقطني: "ثقة".

٧ - أبو يزيد المدني، نزيل البصرة:

أ - قال ابن سعد: "كان من أهل المدينة، فتحول إلى البصرة، فروى عنه البصريون: عوف وغيره. وروى عن: ابن عباس وغيره"

ب - وقال ابن معين: "أيوب قد سمع من أبي يزيد المدني، وأبو يزيد ليس يعرف بالمدينة، والبصريون يروون عنه"

ج - وقال ابن محرز: "وسمعت يحيى، وقيل له: أبو يزيد المديني من هو؟ قال: شيخ مشهور، يروي عنه أيوب وهؤلاء. قلت: ثقة؟ قال: نعم. قلت: سمع من ابن عباس؟ قال: نعم".

رابعاً: بعض هؤلاء المترجم لهم جزم بعض أهل العلم من المتأخرين ممن لهم استقراء لأحوال الرواة: بأنهم ثقات. وبيان ذلك كما يلي:

١ - عمر بن عبدالله بن عروة بن الزبير:

قال السخاوي: "وكان ثقة خياراً".

٢ – يحيى بن قَزَعة القرشي المكي:

قال الذهبي: "ثقة".

٣ – أبو يزيد المدني، نزيل البصرة:

قال الذهبي: "ثقة".

خامساً: جميع هؤلاء الرواة العشرة المترجم لهم في البحث: الصواب في حالهم: توثيقهم جميعاً، لاعتبارات عدة، ذكرناها عند كل راو على حدة، ومن أهمها: احتجاج البخاري بهم في صحيحه، وأنه لم يُذكر في أي منهم جرحٌ، أو غمزٌ قادح، والله أعلم، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

١ - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: لأبي الفضل علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق جماعة من المتخصصين. نشر وزارة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى.

٢ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩) تحقيق شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة-بيروت. الطبعة الأولى. وتحقيق كمال الحوت، نشر دار الكتب العلمية-بيروت. ١٤٠٧هـ. وبعضه بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، نشر المكتبة السلفية-المدينة المنورة.

٣ - أسامي شيوخ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري: لرضي الدين الحسن بن محمد الصّغاني (ت٦٥٠)، مصور عن النسخة الخطية، اعتني به علي بن محمد العمران. نشر دار عالم الفوائد - مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤١٩.

٤ - أسامي مشايخ الإمام البخاري: لمحمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني (ت٣٩٥)، تحقيق نظر محمد الفاريابي. نشر مكتبة الكوثر - السعودية. الطبعة الأولى ١٤١٢/١٩٩١.

٥ - أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح: لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥)، تحقيق بدر بن محمد العماش. نشر دار البخاري - المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤١٥.

٦ - الإصابة في تمييز الصحابة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، نشر دار الكتاب العربي-بيروت. سنة ١٣٩٥هـ، في أربع مجلدات.

٧ - الاقتراح في بيان الاصطلاح: لتقي الدين محمد بن علي القشيري (ابن دقيق العيد) (ت٧٠٢)، تحقيق قحطان عبدالرحمن الدوري. نشر وزارة الأوقاف العراقية. سنة ١٤٠٢/١٩٨٢.

٨ - إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لعلاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري (ت٧٦٢) تحقيق عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. نشر الفاروق - القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٢/٢٠٠١.

٩ - الأنساب: لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢)، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي وغيره. نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند. الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢. ١٤٠٢.

١٠- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبدالملك (ابن القطان الفاسي) (ت٦٢٨)، تحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد. نشر دار طيبة - الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨/١٩٩٧.

١١- تاريخ أبي زرعة الدمشقي: لأبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو النصري الدمشقي (ت٢٨١)، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني. نشر مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٢- تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٢)، نشر دار الكتاب العربي-بيروت.

١٣- التاريخ الكبير: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦)، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي وغيره. نشر دار الكتب العلمية-بيروت. (مصور عن طبعة حيدر أباد الدكن بالهند)

١٤- تاريخ يحيى بن معين: لأبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣)، رواية عباس بن محمد الدوري عنه. تحقيق وترتيب د. أحمد محمد نور سيف. نشر مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى بمكة (ضمن كتاب يحيى بن معين وكتابه التاريخ للدكتور أحمد أيضا) طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

١٥- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي (ت٧٤٢)، تحقيق عبدالصمد شرف الدين. نشر الدار القيمة-الهند. الطبعة الأولى ١٣٨٤-١٤٠١

١٦- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢)، عني بطبعه ونشره أسعد طرابزوني الحسيني. سنة ١٣٩٩هـ.

١٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١)، تحقيق نظر محمد الفاريابي. نشر مكتبة الكوثر - الرياض. الطبعة الثانية ١٤١٥.

١٨- تسمية من روي عنه من أولاد العشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: لعلي بن عبدالله بن جعفر السعدي المديني (ت٢٣٤)، تحقيق الدكتور علي محمد جماز، نشر دار القلم - الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٢/ ١٩٨٢.

١٩- التعديل والتجريح: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤)، تحقيق د. أبي لبابة حسين. نشر دار اللواء-الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٦.

٢٠- تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق محمد عوامة. نشر دار الرشيد-سوريا. الطبعة الأولى ١٤٠٦.

٢١- تقييد المهمل وتمييز المشكل من الأسماء والكنى والأنساب مما ذكر في الكتابين الصحيحين لمحمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج: لأبي علي الحسن بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨)، مصور عن النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة الأوقاف بحلب، تحت رقم (٢٤٢) من المكتبة العثمانية الرضائية.

٢٢- تهذيب تهذيب الكمال: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، مصورة عن طبعة دائرة المعارف النظامية في الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ.

٢٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبدالرحمن المزي (ت٧٤٢)، تحقيق د.بشار عواد معروف. نشر مؤسسة الرسالة-بيروت. الطبعة الأولى

٢٤- الثقات للعجلي: (انظر: معرفة الثقات)

٢٥- الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند. الطبعة الأولى ١٣٩٣ - ١٤٠٣.

٢٦- الجامع الصحيح: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦)، (المطبوع مع فتح الباري لابن حجر - الطبعة السلفية)

٢٧- الجرح والتعديل: لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧)، نشر دار الكتب العلمية-بيروت. (مصور عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند)

٢٨- الجمع بين رجال الصحيحين: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧)، نشر دار الكتب العلمية-بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٢٩- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: لصفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي، تحقيق محمود عبدالوهاب فايد. نشر مكتبة القاهرة - مصر. طبع سنة ١٣٩٢.

٣٠- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥)، تحقيق بوران الضناوي وكمال الحوت. نشر مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٣١- رجال صحيح البخاري: لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي (٣٩٨)، تحقيق عبدالله الليثي. نشر دار المعرفة-بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٣٢- رجال صحيح مسلم: لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (٤٢٨)، تحقيق عبدالله الليثي. نشر دار المعرفة-بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧.

٣٣- سؤالات الحاكم النيسابوري للداقطني: تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، نشر مكتبة المعارف - الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٣٤- سير أعلام النبلاء: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق جماعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط. نشر مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الأولى.

٣٥- الصحيح للبخاري. (انظر: الجامع الصحيح)

٣٦- الصحيح: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه. الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ.

٣٧- الصحيح: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤)، (المقصود عند العزو ترتيبه الإحسان لابن بلبان)

٣٨- الطبقات: لأبي عمرو خليفة بن خياط شباب العصفري (ت٢٤٠)، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري. نشر دار طيبة - الرياض. الطبعة الثانية ١٤٠٢.

٣٩- الطبقات: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١)، تحقيق مشهور بن حسن. نشر دار الهجرة - الرياض. الطبعة الأولى ١٤١١.

٤٠- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد الكاتب البصري (ت٢٣٠)، تحقيق إحسان عباس. نشر دار صادر-بيروت. وأما القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم (من ربع الطبقة الثالثة إلى منتصف الطبقة السادسة) حققه زياد محمد منصور، ونشره المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٣.

٤١- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: لأبي الطيب محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي (ت٨٣٢)، تحقيق محمد حامد الفقي. طبع بمطبعة السنة المحمدية - القاهرة. سنة ١٣٧٨

٤٢- علل الحديث: لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧)، تحقيق نشأت بن كمال المصري. نشر الفاروق - القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.

٤٣- العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١)، رواية ابنه عبدالله. تحقيق أ د. طلعت قوج بيكيت و أ د. إسماعيل جراح أوغلي. نشر المكتبة الإسلامية-استانبول سنة ١٩٨٧م.

٤٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (من ج١-ج٣) ومحب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبدالباقي. نشر دار الفكر-بيروت. (مصور عن الطبعة السلفية الأولى)

٤٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢)، تحقيق علي حسي علي. نشر إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس - الهند. الطبعة الأولى ١٤١١/ ١٩٩٠.

٤٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨)، نشر دار الكتب العلمية-بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٣.

٤٧- الكنى والأسماء: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١)، تحقيق عبدالرحيم محمد أحمد القشقري. نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة ١٤٠٤.

٤٨- المستدرك على الصحيحين: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (ت٤٠٥)، نشر دار الكتاب العربي-بيروت. (مصور عن طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند)

٤٩- مشاهير علماء الأمصار: لمحمد بن حبان البستي (ت٣٥٤)، مرجعة م. فلايشهمر. نشر دار الكتب العلمية-بيروت.

٥٠- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ابن عساكر) (ت٥٧١)، تحقيق سكينة الشهابي. نشر دار الفكر – دمشق. سنة ١٩٩٧

٥١- المعرفة والتاريخ: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧)، تحقيق د. أكرم ضياء العمري. نشر مؤسسة الرسالة-بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٥٢- معرفة الثقات: لأبي الحسن أحمد بن عبدالله العجلي (ت٢٦١)، بترتيب أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧)، وأبي الحسن علي بن عبدالكافي السبكي (ت٧٥٦)، (مع زيادات أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢))، تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي. نشر مكتبة الدار-المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٣- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وغيره: رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز. تحقيق محمد كامل القصار (ج١)، ومطيع حافظ وغزوة بدير (ج٢)، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق.

٥٤- المغني في الضعفاء: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق د. نور الدين عتر.

٥٥- المقتنى في سرد الكنى: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق محمد صالح المراد. نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٥٦- الموقظة في مصطلح الحديث: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨)، اعتنى به عبدالفتاح أبو غدة. نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب. الطبعة الأولى ١٤٠٥.

٥٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق علي محمد البجاوي. نشر دار المعرفة-بيروت.

٥٨- هدي الساري مقدمة فتح الباري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) تحقيق محب الدين الخطيب. (راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر).